لجنة الدفاع عن الحريات العامة تناقش خطوات لتوسيع تحركها

عقدت امس، لجنة المحامين للدفاع عن الحريات العامة والمخطوفين والمعتقلين السياسيين اجتماعها في منزل النائب زاهر الخطيب ضمه الى جانب المحامين النائب نجاح واكيم، سنان براج وكميل داغر، كما حضر الاجتماع وفد يمثل اهالي المعتقلين والمخطوفين.

تم البحث خلال الاجتماع في ما آلت اليه قضية المعتقلين والمخطوفين، وفي الخطوات الاجرائية اللازمة لتوسيع اطر التحرك لمحاكمة الموقوفين وفق ما نصت عليه الفقرة السادسة من البند ٢ من المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ ، ولكشف مصير المخطوفين.

واقرت اللجنة الاقتراح النيابي الذي اعدّ النائب الخطيب حول تعزيز الضمانات القانونية للموقوفين امام سلطات التحقيق، كما جرى التداول في قضية المهجرين.

على الصعيد ذاته، ناشدت لجنة امهات وزوجات الموقوفين، رؤساء الجمهورية والنواب والوزراء اعادة النظر في قضية الموقوفين، واصدار عفو عام عن جميع القضايا السياسية التي حصلت اثناء حرب السنوات الثماني الماضية.

على صعيد اخر، ادلى امس، توفيق الصفدي باسم اللجنة المركزية الوطنية للمهجرين بتصريح حذر فيه من طرد العائلات المهجرة والتعرض لها، ودعا الجهات الرسمية والسياسية والدينية والنقابية الى الوقوف بوجه الحملة ضد المهجرين، وتحمل مسؤولياتها تجاههم.

وقال : اننا نطالب السلطة الشرعية مجددا بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية حماية المهجرين واقرار مبدأ التعويضات لهم حتى بعد اخلائهم من المنازل التي يأوون اليها.

واضاف : ان اللجنة الوطنية المركزية للمهجرين تدرك الظروف العامة السياسية والامنية التي تواجه السلطة الشرعية، الا ان هذه الظروف لا تعفي السلطة من مسؤولية تأمين الحد الادنى اللائق الذي يحول دون ترك المهجرين لقمة سائغة، او مصيرا مجهولا.